

Distr.: General
12 July 2019
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البندين ٩٦ و ١٠٣ من القائمة الأولية*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

في منطقة الشرق الأوسط

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - ملاحظات
٥	ثالثا - الردود الواردة من الحكومات
٥	كوبا
٦	مصر
١٢	إيران (جمهورية - الإسلامية)
١٣	إسرائيل
١٤	المكسيك
١٥	الجمهورية العربية السورية
١٨	أوكرانيا
١٩	رابعا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

* A/74/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

060819 310719 19-11944 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - في الفقرة ١٠ من القرار ٢٨/٧٣ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة ٧ من قرارها ٣٠/٤٦، وأخذا في الاعتبار تطور الحالة في المنطقة. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يلتمس آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام، المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/435) أو غير ذلك من التدابير المتخذة في هذا الشأن، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي الفقرة ١١ من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ القرار. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.
- ٢ - ففي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أرسل مكتب شؤون نزع السلاح مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء توجه انتباهها إلى الفقرتين ١٠ و ١١ من القرار ٢٨/٧٣، وتلتمس وجهات نظرها بشأن هذه المسألة. وستنشر أي ردود ترد بعد ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ على الموقع الشبكي للمكتب (www.un.org/disarmament) باللغة التي تقدّم بها. ولن تصدر أي إضافات.
- ٣ - ووردت ردود من حكومات إسرائيل، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والجمهورية العربية السورية، وكوبا، ومصر، والمكسيك، وهي مستنسخة في الفرع الثالث من هذا التقرير. ويستنسخ في الفرع الرابع، وفقا للطرائق المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٥، رد ورد من الاتحاد الأوروبي.

ثانيا - ملاحظات

- ٤ - في الدورة العادية الثانية والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، كررت مجموعة الدول العربية طلبا سبق أن قدمته لإدراج بند في جدول الأعمال عنوانه "القدرات النووية الإسرائيلية". غير أن تلك الدول نفسها آثرت، للسنة الثالثة على التوالي، ألا تعيد تقديم قرار في إطار ذلك البند، وأعربت عن الأمل، في ضوء ما قررت، في أن ينظر إلى جهودها الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بنظرة إيجابية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وأعربت إسرائيل عن أسفها لإدراج ذلك البند في جدول الأعمال، ودعت مجموعة الدول العربية إلى الامتناع عن إدراج البند في الدورات المقبلة للمؤتمر العام.
- ٥ - وفي الجلسات التي عقدتها اللجنة الأولى خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، واصلت الدول الاعراب عن تأييدها الدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وعرضت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في جامعة الدول العربية مشروع مقرر يعهد إلى الأمين العام بأن يدعو إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، في موعد أقصاه عام ٢٠١٩. واعتمد مشروع المقرر لاحقا بوصفه مقرر الجمعية ٥٤٦/٧٣. وأعربت دول عديدة عن تأييد مشروع المقرر، مشيرة إلى عدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥^(١). وعارضت بعض الدول مشروع المقرر، مشيرة إلى أنه لم يحظ بتأييد جميع دول المنطقة بتوافق الآراء. في أعقاب اتخاذ المقرر من جانب الجمعية العامة، وبعد إجراء مشاورات مع دول المنطقة، تقرر أن يعقد المؤتمر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وأيدت الدول المشاركة من منطقة الشرق الأوسط تسمية الأردن رئيساً معيناً للمؤتمر.

٦ - وخلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩، أُعرب عن تأييد واسع النطاق لإنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في الأماكن التي لا توجد بها هذه المناطق، لا سيما في الشرق الأوسط.

٧ - وجرى الإعراب أيضاً عن تأييد قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، الذي أكدت أهدافه وغاياته في مؤتمري الاستعراض لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ودعا العديد من الدول الأطراف إلى التعجيل بتنفيذه. وفي هذا الصدد، أعربت الدول الأطراف عن آراء متباينة بشأن العلاقة بين المؤتمر المقرر عقده عملاً بمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ ومؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

٨ - وقُدمت أربع ورقات عمل بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط للنظر فيها في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية. فقد أعربت جمهورية إيران الإسلامية، في ورقة العمل التي قدمتها (NPT/CONF.2020/PC.III/WP.9)، عن القلق من التأخر في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وشددت على أنه ما زال سارياً حتى تحقيق أهدافه وغاياته. واقترحت أيضاً بعض العناصر لتوصية تقدمها اللجنة التحضيرية إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. ورحبت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في ورقة العمل التي قدمتها (NPT/CONF.2020/PC.III/WP.19)، بمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ وأيدت عقد مؤتمر عملاً بذلك المقرر. وقدمت مجموعة الدول العربية ورقة عمل (NPT/CONF.2020/PC.III/WP.20) تتضمن عدة اقتراحات لإدراجها في توصيات اللجنة التحضيرية إلى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠. ودعت الصين في ورقة العمل التي قدمتها (NPT/CONF.2020/PC.III/WP.38)، إلى الجديدة في تنفيذ القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن دورات الجمعية العامة المتعاقبة ومؤتمرات الاستعراض السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الاتحاد الروسي خلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية أنه سيشترك في المؤتمر الذي سيعقد عملاً بمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ ودعا مقدمي قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط^(٢) الآخرين إلى أن يسطعوا بمسؤولياتهم. واعترفت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمسؤوليتها الخاصة بوصفها أحد مقدمي قرار عام ١٩٩٥ وأعربت عن تأييدها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بطريقة قائمة على توافق الآراء. وأعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن أسفها لاعتماد مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ دون توافق في الآراء بين دول المنطقة.

(١) (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق.

(٢) الدول الثلاثة مقدمة القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ هي الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

٩ - وبالإشارة إلى أن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، واصلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/73/182 (Part I))، العمل المشترك الذي تظلمعان به بهدف التدمير الكامل لبرنامج الجمهورية العربية السورية المعلن للأسلحة الكيميائية. ويسهم ذلك العمل في تحقيق أمور من بينها إقامة المنطقة المذكورة. ومن الضروري أن يستمر التفاعل بين حكومة الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل حل جميع القضايا المتعلقة المتصلة بالإعلان السوري الصادر في إطار اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية).

١٠ - وتبعث التقارير التي تفيد باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية على القلق الشديد، ولا سيما تأكيد بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية استخدام الأسلحة الكيميائية ثلاث مرات في اللطامنة، في آذار/مارس ٢٠١٧، ومرة واحدة في سراقب في شباط/فبراير ٢٠١٨، ومرة واحدة في دوما، في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وفي ظل هذه الخلفية، عدم تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أمر مؤسف للغاية، حيث ترك ذلك المجتمع الدولي دون آلية مكرسة لإسناد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وفي ذلك الصدد، منحت الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية سلطة إجراء تلك التحقيقات. وأنشأت أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فريقاً للتحقيق وتحديد الهوية وباشرت عملها لتحديد هوية من استخدموا الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، من خلال تمييز وتبليغ جميع المعلومات التي قد تكون ذات صلة بمنشأ تلك الأسلحة الكيميائية في الحالات التي يُثبت لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو ثبت لها فيها أن أسلحة كيميائية قد استخدمت أو يرجح أنها استخدمت، والحالات التي لم تُصدر آلية التحقيق المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة تقريراً عنها.

١١ - وحسب المذكور في خطة الأمين العام لنزع السلاح المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك"، التي استهلها الأمين العام في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨ في جنيف، سيعمل الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح مع الدول الأعضاء على تعزيز وتوطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بطرق منها تيسير السبل لتوثيق التعاون والتشاور بين المناطق القائمة، وتشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بالمعاهدات المنشئة لهذه المناطق، ودعم المضي في إنشاء هذه المناطق، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

١٢ - والأمين العام ملتزم التزاماً تاماً بتنفيذ الولاية الواردة في مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ ويؤكد أن إنشاء هذه المنطقة سيكون ذا قيمة كبيرة بالنسبة لمجهود نزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك للسلام والأمن على الصعيد الدولي. ويؤكد الأمين العام ضرورة اتباع نهج واسع النطاق وشامل يبني الثقة في العملية، ويأمل أن يسفر مؤتمر عام ٢٠١٩ عن إحراز بعض التقدم الأولي الهام الذي سيؤثر إيجابياً على مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

١٣ - والتوصل في نهاية المطاف إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط من شأنه أن يسهم في عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الأطراف

المعنية داخل المنطقة وخارجها أن تسعى إلى تهيئة هذه الظروف. وعلاوة على ذلك، ما زالت الأمم المتحدة مستعدة لتقديم أي مساعدة في هذا الصدد. وفي هذا السياق، ثمة قلق بالغ من استمرار انعدام آفاق التسوية السلمية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وتزايد العراقيين التي تعيق تحقيق حل الدولتين. ويشكل استمرار حالات تصاعد التوتر في غزة تذكيراً مروعاً بمدى هشاشة الحالة، وصعوبة أن يتحمل العالم مزيداً من تبعات هذا النزاع. ويؤكد الأمين العام من جديد التزامه القوي بالتوصل إلى سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط. وستواصل الأمم المتحدة العمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية متصلة الأراضي تتوافر لها مقومات البقاء وتمتع بالسيادة، تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل آمنة. ولن تتحقق التطلعات المشروعة للشعبين إلا إذا أصبحت رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن وفي ظل اعتراف متبادل بينهما حقيقة واقعة، وكانت القدس عاصمة لإسرائيل وفلسطين، وحُلَّت جميع مسائل الوضع النهائي حلاً دائماً عن طريق المفاوضات.

ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي كوبا دولة طرف فيها، أتاحت لتلك المنطقة أن تكون أول منطقة أهلة بالسكان في العالم تُعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذه المعاهدة التي تعرف أيضاً باسم معاهدة تلاتيلولكو، هي نموذج سياسي وقانوني ومؤسسي لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم.

وتدعم كوبا، التي هي أيضاً جزء من أول منطقة تعلن رسمياً "منطقة سلام" في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع بقاع العالم. وعلى الرغم من أنها هذه المناطق ليست غاية في حد ذاتها، إلا أنها بالفعل تشكل خطوة نحو القضاء التام على الأسلحة النووية، إذ إن الدول المشاركة تتعهد بعدم اقتناء حيازة الأسلحة النووية أو استحداثها أو استخدامها وبمنع نشر تلك الفئة من الأسلحة في أراضي كل منها.

ونأسف لأنه لم يتسن بعد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على الرغم من نداءات المجتمع الدولي والقرارات والمقررات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعدم عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ وفي السنوات اللاحقة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً لمؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ قد قوّض بشكل خطير مصداقية المعاهدة. ومن المهم التذكير بأن المؤتمر كان جزءاً مهماً ولا يتجزأ من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

وفي ذلك السياق، يظل أولوية من الأولويات عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، دون مزيد من التأخير ودون شروط مسبقة. ونأمل أن يمكن التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد في دورة الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٠.

ونؤكد من جديد تأييدنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن. فمن شأن ذلك أن يشكل خطوة هامة نحو السلام والاستقرار، ليس في تلك المنطقة فحسب، بل في جميع أرجاء العالم، وأن يسهم مساهمة كبيرة في تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

ويتطلب تحقيق ذلك الهدف من الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تصبح دولة طرفا في المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وأن تخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشاملة.

وترحب كوبا باعتماد مشروع المقرر المقدم من المجموعة العربية في اللجنة الأولى وفي الجمعية العامة والمعنون "عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"، وتشجع جميع الدول المعنية على المشاركة بطريقة بناءة.

وستواصل كوبا، بصفتها الوطنية وبوصفها عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز، دعم الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، وستشارك بنشاط في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ وفي اللجنة الأولى للجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ أيار/مايو ٢٠١٩]

مقدمة

أدرج البند المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" في جدول أعمال الجمعية العامة للمرة الأولى في عام ١٩٧٤، بناء على طلب جمهورية مصر العربية وجمهورية إيران الإسلامية. ومنذ ذلك الحين، تسعى مصر جاهدة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتعمل بجد من خلال الجمعية العامة ومختلف دورات مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة على تطوير هذا المفهوم ومروره بالمراحل اللازمة. ومنذ عام ١٩٨٠، درجت الجمعية العامة على أن تتخذ سنويا قرارا، بدون تصويت، يعكس موافقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وبالتالي يشكل قاسما مشتركا دوليا في هذا الصدد.

وبناء على ذلك، تسعى مصر بلا هوادة إلى تحقيق هدف تخليص الشرق الأوسط من خطر الأسلحة النووية. ومما يؤسف له أن هذا التوافق في الآراء الذي حصل منذ ٣٨ عاما بشأن القرار قد

عرقته في عام ٢٠١٨ دولتان أثبتتا عدم رغبتهما التي لا يمكن فهمها في الدخول في حوار مفتوح وبناء وموضوعي بشأن تحقيق هدف متفق عليه عالمياً، وذلك لأسباب انتقامية لا صلة لها بأي شكل من الأشكال بالقرار نفسه.

السييل إلى انضمام جميع دول الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

إسرائيل هي العائق الرئيسي الحائل دون إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتلاحظ مصر بقلق بالغ أن إسرائيل ما زالت البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم ينضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ففي حين أن جميع دول الشرق الأوسط أصبحت دولاً أطرافاً في المعاهدة، فإن إسرائيل ماضية عمداً في تجاهل النداءات المتكررة الداعية لانضمامها إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لاتفاقيات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأدى رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة إلى استمرار وجود خلل خطير في التوازن، ومن ثم، فإنه يشكل تهديداً للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتناول مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، في وثيقته الختامية (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I))، عدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة. وأشار إلى "أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية" وأكد من جديد "الحاجة الملحة إلى تحقيق هدف الانضمام العالمي للمعاهدة وأهميته".

وكذلك تؤكد مصر مجدداً تأييدها القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وتشير إلى أن الدول الأطراف قد كررت في المعاهدة التأكيد بالإجماع في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة. وجاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ (NPT/CONF.2000/28 (Parts I and II)) أن المؤتمر يشير إلى أنه في الفقرة ٤ من قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، دعا المؤتمر دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، جميعها دون استثناء، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تخضع منشآتها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولاحظ المؤتمر في هذا الصدد أن التقرير الذي أعدته الأمانة العامة بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط (NPT/CONF.2000/7) ذكر أن عدة دول انضمت إلى المعاهدة وأنه بهذه الانضمامات تصبح جميع دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، دولاً أطرافاً في المعاهدة. ورحب المؤتمر بانضمام هذه الدول وأكد مجدداً أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية الشاملة، سعياً إلى تحقيق هدف الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط.

وبالإضافة إلى النداءات العاجلة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك في سياق عمليات استعراض المعاهدة، دعا كلٌّ من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجمعية العامة ومجلس الأمن إسرائيل إلى أن "تخضع على وجه السرعة جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية" (انظر قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)) وأشاروا إلى "الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم الشرق الأوسط" (انظر قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)).

تنفيذ خطة العمل المنبثقة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠

تسلم بوضوح خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بأن القرار الصادر بشأن الشرق الأوسط عنصرٌ جوهري من نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ ويشكل الركيزة الأساسية التي جرى بناءً عليها تمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥، دون تصويت، إلى أجل غير محدد. وفي محاولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، جرى في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ تأكيد أهمية بدء عملية تفضي إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، وتحقيقها لهذا الغرض، جرى تأييد عدد من الخطوات العملية. وكان من ضمن تلك الخطوات أن يدعو الأمين العام ومقدمو قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور مع دول المنطقة، إلى عقد "مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى". ونصت الوثيقة الختامية أيضا على أن يستمد مؤتمر عام ٢٠١٢ اختصاصاته من قرار عام ١٩٩٥. ونص في الوثيقة الختامية أيضا، ضمن الخطوات العملية المذكورة، على أن يعيّن الأمين العام ومقدمو قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور مع دول المنطقة، ميسراً يكلف بولاية محددة في هذا الشأن، وعلى أن تُسمى حكومة مضيضة لمؤتمر عام ٢٠١٢. وقد جرى ذلك بالفعل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أي بعد ١٧ شهرا تقريبا من اعتماد خطة العمل.

وتعتقد مصر أن مؤتمر عام ٢٠١٢ كان سيكون خطوة إلى الأمام نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأعربت عن اعتزامها التعاون بشكل تام مع جميع الأطراف المعنية، وفقا للوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠. وكان الهدف من المؤتمر هو تقديم مساهمة إيجابية وهادفة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. غير أن عقد هذا المؤتمر لم يكن القصد منه أن يكون غاية في حد ذاته؛ بل كان يتوقع منه أن يبدأ عملية مستدامة وجديّة صوب تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ تنفيذاً تاماً، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بما يشمل اتخاذ الخطوات والتدابير الملموسة اللازمة في هذا الصدد ضمن أطر زمنية محددة.

وفي هذا الصدد، تجدد مصر الدعوة إلى التنفيذ الفوري والكامل لأحكام قرار عام ١٩٩٥ والنتائج المتعلقة بالشرق الأوسط التي تمخض عنها مؤتمر استعراض المعاهدة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، وتؤكد مجددا المسؤولية الخاصة التي تقع في هذا الصدد على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الدول الثلاث الوديعية التي شاركت في تقديم قرار عام ١٩٩٥، وعلى كاهل الأمين العام.

وفي هذا السياق، أعربت مصر عن أسفها لإرجاء مؤتمر عام ٢٠١٢، واعتبرت ذلك إخلاقاً بالالتزامات الواقعة على عاتق منظمي المؤتمر إزاء المجتمع الدولي فيما يتعلق بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط والوثيقة الختامية المنبثقة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وقد جاء إعلان إرجاء المؤتمر من جانب واحد إلى تاريخ لم يحدد بعد، دون التشاور حتى مع دول المنطقة، بعدما أعربت جميع بلدان الشرق الأوسط، ما عدا بلدا واحدا، عن التزامها بحضور المؤتمر.

وما زالت مصر ترفض الأعدار التي قدمت في هذا الصدد. فالإرجاء عدم وفاء صارخ بالالتزامات المتفق عليها، وهو يمثل فصلا آخر من فصول تاريخ طويل من القرارات غير المنفذة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

مشاركة مصر في الجهود الإقليمية والمشاركة بين المناطق

أعاد البيان الختامي للدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المعقود في القاهرة يومي ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، تأكيد الدعم المستمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وناشد إسرائيل، باعتبارها البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي ليس طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن تنضم، دون شروط أو تأخير، إلى تلك المعاهدة كطرف غير حائز للأسلحة النووية وأن تخضع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعربت أيضاً عن أسفها لإرجاء مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٢ وعن بالغ قلقها لامتناع إسرائيل عن إعلان استعدادها للمشاركة في المؤتمر واستمرارها بذلك في تقويض جهود عقد هذا المؤتمر وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وأعربت عن اعتقادها الخالص بأن الذرائع المعلن عنها لتأجيل المؤتمر غير واقعية، ولا سيما فيما يتعلق بالأحكام الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وقد جرى تأكيد ذلك باستمرار من خلال القرارات السنوية المتعلقة بالشؤون السياسية المقدمة إلى دورات مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، وآخرها الدورة السادسة والأربعون، التي عقدت في أبو ظبي في آذار/مارس ٢٠١٩.

وفي السياق نفسه، تعالج مصر أيضاً الشواغل المتعلقة بالمجموعات والتحالفات الإقليمية التقليدية وغير التقليدية التي تنتمي إليها. وتكرس مصر ما يلزم من جهود لمعالجة الشواغل الجماعية للدول فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال البيانات وورقات العمل المشتركة التي تسهم فيها مصر، سواء بوصفها عضواً في حركة بلدان عدم الانحياز، أو مجموعة الدول الأفريقية، أو مجموعة الدول العربية، أو ائتلاف البرنامج الجديد.

التحضير لعقد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠

في سياق دورات استعراض معاهدة عدم الانتشار، قدمت مصر، منفردة أو بالاشتراك مع غيرها، عدة ورقات عمل بشأن مسألة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، تتضمن توصيات موضوعية بشأن التدابير الملموسة والإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار تنفيذاً تاماً، وأهمها ورقة عمل معنونة "تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط" (NPT/CONF.2015/PC.II/WP.34)، مقدمة من تونس باسم جامعة الدول العربية للدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، المعقودة في جنيف في عام ٢٠١٣. وفي ورقة العمل تلك، جرى باستفاضة تامة بيان رأي جامعة الدول العربية بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، بما في ذلك جميع المسائل الإجرائية والموضوعية المتصلة بعقد المؤتمر الرامي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتعتبر مصر ورقة العمل تلك وثيقة مرجعية مهمة يمكن استخدامها لبنة بناء للجهود المبذولة في هذا الصدد.

وفي جهود مصر الرامية إلى تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، قدمت مصر إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، المعقودة في فيينا في الفترة من ٢ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧، ورقة عمل بعنوان "تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمييدها

لعام ١٩٩٥“ (NPT/CONF.2020/PC. I/WP.27). وبينت ورقة العمل بإيجاز أساليب إضافية ومنقحة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وعملت تلك المقترحات على تحقيق عملية أكثر شمولاً تهدف إلى تشجيع جميع دول الشرق الأوسط على بدء عملية تفاوض، على الرغم من أن الدولة المستهدفة أساساً بورقة العمل رفضت الشروع في حوار نزيه بشأن العملية نفسها، ناهيك عن الانضمام إليها.

وفي عام ٢٠١٨، خلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، المعقودة في جنيف، قدمت مصر بشكل فردي ثلاث ورقات عمل إلى اللجنة تكتسي أهمية محورية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتناولت ورقات العمل الثلاث المسائل الرئيسية التالية:

- (أ) التعاون في المجال النووي مع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛
- (ب) دور الأسلحة النووية في المذاهب الدفاعية والأمنية؛
- (ج) استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وقدمت مصر ورقات العمل المذكورة في محاولة للتصدي بجدية لجميع جوانب الصعوبات المحتملة مستقبلاً التي قد تعترض إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتؤكد ورقات العمل من جديد أهمية الحفاظ على حق الدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتدين الخرق الواضح الذي تقوم به أطراف موقعة على المعاهدة من خلال تعاونها في المجال النووي مع دول غير أطراف في المعاهدة. وعلاوة على ذلك، ومع مراعاة العواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية، وهي مسألة ترتبط بمهدف مصر المتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، قدمت مصر ورقة عمل تعرب فيها عن قلقها من إدراج الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية والدفاعية، وهو تحد يشكل أخطاراً على وجود البشرية.

وفي الختام، تؤكد مصر أن انتهاك القرار الواضح الوارد في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ والداعي إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ ما هو إلا تقاعس آخر عن تنفيذ التزام رئيسي من التزامات المعاهدة. وباعتبار مصر مؤيداً قوياً لنظام معاهدة عدم الانتشار، فإنها تعرب عن بالغ قلقها من تداعيات عدم تنفيذ الالتزامات على مصداقية واستدامة النظام الذي مُدد تمديداً لا نهائياً على أساس قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وعلى جميع الدول الأطراف في المعاهدة والأمين العام للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والأوساط المعنية بالمعاهدة عموماً تحمل مسؤولياتهم في هذا الصدد للدفاع عن الشرعية الدولية.

مشاركة مصر في التحضير لتنفيذ قرار الجمعية العامة عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

أدى الفشل في عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقاً لخطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، والتي اعتمدت بتوافق الآراء، إلى حالة جمود محبطة فيما يتعلق بتحقيق الهدف الذي أعلنته منذ عقود مصر ومجموعة الدول العربية. وقد تفاقم هذا الإحباط بسبب المفارقة المتمثلة في معارضة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا للتوصل إلى توافق في الآراء في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ بشأن التدابير الجديدة المتعلقة بتنفيذ قرار

عام ١٩٩٥ من خلال الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي. وعلى الرغم من محاولات مصر ومجموعة الدول العربية التوصل إلى وثيقة ختامية نهائية تحدد سبلا جديدة ومبتكرة لإحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، قررت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا عرقلة التقدم المحرز في الوثيقة، وهو ما يتعارض مع المعاهدة ويخل بوضوح بامتثال هذه الدول لالتزاماتها بموجب قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وبناء على ذلك، فإن قرار مجموعة الدول العربية اللجوء إلى الجمعية العامة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل كان نتيجة حتمية للجمود المستمر عمدا ومحاولة لتخفيف الضغوط المتزايدة. ونتيجة لذلك، كان مبدأ توافق الآراء أكثر وضوحا في القرار الذي اعتمده الجمعية العامة مما كان عليه في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي التي اعتمدت بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، فإن النص الواضح على أن عملية وضع معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط تستلزم أن تتوصل الدول المعنية "بحرية" إلى استنتاجاتها بشأن إنشاء هذه المنطقة يكرس مبدأ احترام سيادة كل دولة من الدول الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، كُرس مبدأ الشمولية والطوعية بطريقة حكيمة ومتوازنة في نفس القرار الذي دعا الأمين العام إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٩ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وعند تنفيذ مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، تولي مصر، وكذلك مجموعة الدول العربية، اهتماما خاصا لدور الأمين العام وترى أنه من الضروري أن يتخذ، خلال المرحلة المقبلة، إجراءات محددة وموجهة نحو تحقيق الهدف من هذا المقرر، وهو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وإدراكا منها لاحتياجات الدول الأطراف المعنية وشواغلها، إضافة إلى إظهار التزام الدول العربية بشمولية مؤتمر عام ٢٠١٩، اختارت مجموعة الدول العربية آلية تسمح لجميع دول الشرق الأوسط بتولي رئاسة المؤتمر، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة. وبذلك، ضمنت المجموعة أن تكون جميع الدول المشاركة في مؤتمر عام ٢٠١٩ ودوراته اللاحقة ملتزمة حقا بهذه العملية من خلال منحها ملكية حقيقية للعملية نفسها، وهو إجراء لم يتحقق في أي عملية أخرى تهدف إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

خاتمة

تؤمن مصر إيمانا راسخا بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق النزاع يساهم إسهاما كبيرا في تخفيف حدة التوترات وبناء الثقة ومنع نشوب النزاعات وإقامة العلاقات السلمية والتعاون المتبادل. وترى مصر أن المعيار الوحيد لبدء المفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو توافر الإرادة السياسية، سواء لدى دول المنطقة أو الأطراف التي لها مصلحة مباشرة في ضمان أمنها واستقرارها.

وقد تجلّى وجود الإرادة السياسية لدى جميع الدول الأطراف في المعاهدة، بما في ذلك جميع الدول الأطراف في المنطقة، من خلال اعتمادها بتوافق الآراء عملية تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولا بد أن يوظف هذا التعبير عن

التزام الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سريعا من خلال خطة واضحة، برعاية الأمم المتحدة وبعد التشاور مع جميع الأطراف المعنية. وتتطلع مصر إلى عملية تعاونية جادة مع الأمين العام والدول الودية في اتخاذ التدابير المتفق عليها اللازمة لتمهيد الطريق لنجاح بدء المفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من خلال مؤتمر عام ٢٠١٩ المقرر عقده وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣.

وسيمثل نجاح هذه المفاوضات إنجازا هاما على صعيد الجهود الرامية إلى استعادة الأمن في منطقة تواجه حاليا عددا من أخطار الانتشار المحتملة التي تثير المزيد من انعدام الأمن وما يتبع ذلك من سباقات التسلح، مما يطرح تحديات أمنية وجودية. وتعرب مصر عن اعتزامها التعاون بحمة مع جميع الأطراف في محاولة لحماية الشرق الأوسط من جميع التهديدات النووية من خلال اتباع نهج شامل ومتوازن يكفل أمن جميع دول المنطقة من الأخطار النووية من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وفي الختام، تؤكد مصر مجددا أنها، رغم كل الصعاب، ستواصل السعي باستمرار، منفردة، وكذلك في السياق الإقليمي والدولي، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بسبب اقتناعها القوي بأن هذه الأسلحة تشكل خطرا جسيما على وجود البشرية.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ آذار/مارس ٢٠١٩]

تؤيد جمهورية إيران الإسلامية بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو اقتراح كانت إيران قد طرحته لأول مرة في عام ١٩٧٤.

وما فتئ المجتمع الدولي يقر بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو أحد التدابير المهمة لتعزيز السلام والأمن في المنطقة. وتعرب إيران عن بالغ القلق إزاء عدم إحراز تقدم في إنشاء هذه المنطقة.

وما زال النظام الإسرائيلي، بحيازته أسلحة نووية ورفضه الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يشكل العقبة الرئيسية التي تحول دون إنشاء هذه المنطقة.

وكانت القوة الدافعة الأساسية لاتخاذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط هي وجود شاغل مشترك بين الدول الأطراف في المعاهدة إزاء ما يشكله برنامج الأسلحة النووية لإسرائيل من خطر جسيم وتهديد على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وخارجه، إضافة إلى هدف عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي.

ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة المضطربة ما دامت الترسنة النووية الإسرائيلية موجودة. وقد شنَّ النظام الإسرائيلي، منذ قيامه، ١٧ حربا؛ واعتدى على جميع جيرانه؛ وهدد باستخدام القوة ضد بلدان المنطقة؛ ولا يزال يحتل أراضي عدة بلدان مجاورة. وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، تحدث رئيس وزراء إسرائيل من مركز ديمونة الجوي لاستحداث الأسلحة النووية، وهدد إيران صراحة بالإبادة النووية.

وعلاوة على ذلك، يواصل النظام الإسرائيلي عرقلة جميع الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وتوضح هذه الحقائق بجملاء أنه من أجل إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما الدول الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي هي أيضا مقدمة القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، ممارسة ضغط مستمر على النظام الإسرائيلي لإجباره على الانضمام إلى المعاهدة دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير وكطرف غير حائز للأسلحة النووية، وإخضاع جميع أنشطته ومنشآته النووية للضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن الواضح أن تعنت إسرائيل وتحديها للمعايير والقواعد الدولية غير قابلين للاستمرار بدون الدعم الأعمى من الولايات المتحدة. وينبغي للولايات المتحدة أن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير تحول دون تحقيق الهدف الذي ينص عليه قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ولا يزال خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط قائما ما دامت الولايات المتحدة تواصل التسامح مع برنامج الأسلحة النووية غير المشروع لإسرائيل، والذي يعد المصدر الحقيقي للانتشار النووي في المنطقة.

وتواصل جمهورية إيران الإسلامية دعم الخطوات المجدية الرامية إلى إحراز تقدم صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والمتخذة في المحافل الدولية المناسبة، بما فيها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ والمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، اللذين من المقرر أن يعقدهما الأمين العام في عام ٢٠١٩.

وفي هذا الصدد، تشدد إيران على الدور الأساسي للأمم المتحدة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتتوقع أن يواصل الأمين العام بقوة جهوده لتعزيز هذا الهدف ويؤكد مجددا على ضرورة انضمام إسرائيل - دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير وكطرف غير حائز للأسلحة النووية - إلى المعاهدة كخطوة هامة نحو تحقيق إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط.

إسرائيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠١٩]

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأطلعكم على تعليل إسرائيل للتصويت^(٣):

استغرق التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وقتا طويلا وجهودا دولية كبيرة.

(٣) بيان أدلت به إسرائيل في جلسة اللجنة الأولى المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

وعلى الرغم من أن إسرائيل لديها تحفظات شديدة بشأن هذا القرار تم الإعراب عنها كل عام في تعليقاتنا للموقف، أيدت إسرائيل القرار من أجل تحقيق توافق الآراء، حيث أن نهج إسرائيل الثابت كان بناء على الدوام.

ومن المؤسف للغاية أن هذه الممارسة القائمة منذ أمد طويل توشك أن تنهار على أيدي مجموعة الدول العربية. فبفرض قرار جديد انفرادي ومدمر بعنوان "عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"، غيرت مجموعة الدول العربية الوضع الراهن.

وعلاوة على ذلك، وكما ورد في توضيح موقفنا في المناقشة العامة وفي مناقشات المجموعة النووية، ففي ظل هذه الظروف، لن تتعاون إسرائيل من الآن فصاعدا مع المبادرات الإقليمية لتحديد الأسلحة. ويؤسفنا أننا لا نرى نفس الحماس بين أنصار هذا القرار لإيجاد حل للتهديدات والتحديات الحقيقية في الشرق الأوسط.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

تكرر المكسيك تأكيد دعمها للجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية للإسهام في عملية عدم انتشار الأسلحة النووية، ما دامت الدول المشاركة في هذه الاتفاقات تتعهد بألا تقوم بتطوير الأسلحة النووية أو امتلاكها أو استخدامها، وتحول دون نشر الأسلحة النووية التابعة لدول أخرى على أراضيها. وفي هذا الصدد، فإن المناطق الخالية عسكرياً من الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها، بل خطوة في منتصف الطريق المؤدي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، ما فتئت المكسيك تدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا الصدد، ليس في الجمعية العامة فحسب، بل أيضاً في الهيئات التداولية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي المحافل المناسبة للنظر في هذه المسألة. وفي هذا الصدد، ترى المكسيك أن من الضروري دعوة البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى القيام بذلك.

وتعتقد المكسيك أيضاً أن إحراز تقدم بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يشكل عنصراً هاماً في الالتزامات الكامنة وراء الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٥ بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمري استعراض المعاهدة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، لأن ذلك من شأنه أن يساعد على التخفيف من حدة التوتر في المنطقة وتهيئة مناخ من السلم والأمن، إضافة إلى تعزيز هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية في نفس تلك المنطقة.

وتأمل المكسيك أن يُعقد المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا خلال دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

في عام ٢٠٢٠، لأن عقده يشكل جهداً ضرورياً لاستعادة مصداقية نظام معاهدة عدم الانتشار، مع المساعدة في بناء الثقة بين الأطراف في المعاهدة.

وستواصل المكسيك، سواء بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها من البلدان، دعم الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، سواء في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العاشر أو داخل اللجنة الأولى للجمعية العامة أو ضمن إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعيد أيضاً تأكيد عرضها لتبادل خبرتها والدروس المستفادة خلال عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

تؤكد الجمهورية العربية السورية على أن إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية في العالم يعتبر تدبيراً هاماً من تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وهو ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة للمساهمة في بلوغ هدف نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي وتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والمحافظة على مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية على الدور الأساسي للأمم المتحدة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على أساس قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن، إضافة إلى قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقرارات مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وانطلاقاً من قناعة الجمهورية العربية السورية بأن امتلاك أي دولة في العالم للأسلحة النووية أو وصولها إلى أي جهة غير حكومية، أو إلى جماعات إرهابية، هو أمر يهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، فقد حرصت الجمهورية العربية السورية على أن تكون من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨، كما أكدت في جميع المحافل الدولية على استمرار تنفيذها لالتزاماتها الدولية بموجب أحكام المعاهدة، التي اعتبرتها الركيزة الأساسية لمنظومة عدم الانتشار، ولتحقيق النزع الكامل للسلاح النووي، واعتبارها المرجعية الدولية التي تعطي الدول الأطراف الحق الثابت في الحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها لاستخدامها في مختلف التطبيقات السلمية للطاقة الذرية، استناداً لأحكام المادة الرابعة من المعاهدة.

وتذكر الجمهورية العربية السورية بأنها كانت قد تقدمت في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ خلال عضويتها في مجلس الأمن بمبادرة من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، إلا أن مواقف بعض الدول النافذة في مجلس الأمن عرقلت تلك المبادرة. وقد عاودت الجمهورية العربية السورية طرح هذه المبادرة من خلال تقديم مشروع قرار في مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ووضعته باللون الأزرق، إلا أن الولايات المتحدة هددت، آنذاك، باستخدام امتياز النقض لإسقاطه بهدف استثناء إسرائيل من عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإن انضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، يؤكد من جديد حرصها على إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي في الشرق الأوسط، ويدحض الذرائع الإسرائيلية الهادفة للتهرب من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

كما تؤكد الجمهورية العربية السورية على قلقها البالغ إزاء العقبات التي تضعها إسرائيل أمام جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، فهي لا تزال ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي وترفض إخضاع جميع منشآتها ونشاطاتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مخالفة بذلك جميع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، وبالأخص قرار المجلس ٤٨٧ (١٩٨١)، وقرارات الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية على أن الطريق الوحيد لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ودرء خطر انتشار الأسلحة النووية هو بانضمام إسرائيل دون مزيد من الإبطاء إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي، وإخضاع جميع منشآتها ونشاطاتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبهذا الصدد، تعرب الجمهورية العربية السورية عن عميق قلقها من عدم إحراز أي تقدم في اتجاه تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، وخطة العمل المتعلقة بالشرق الأوسط التي اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وعليه تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة المحافظة على ما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضية للمعاهدة عام ٢٠٠٠، الذي أقرّ بأن القرار بشأن الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ سيبقى سارياً إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته، وأقرّ أيضاً بأن هذا القرار يشكل عنصراً أساسياً من نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥.

وتذكر الجمهورية العربية السورية مجدداً بأن قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى الذي اتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥ لم يكن ممكناً لولا الصفقة التي اعتمدت آنذاك والتي تعهدت بموجبها الدول النووية بالنظر في ما يقلق العديد من الدول الأطراف في منطقة الشرق الأوسط، ومنها ضرورة الضغط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها للضمانات الشاملة دون شرط وبدون مزيد من الإبطاء، والتخلص من جميع القدرات النووية العسكرية الموجودة لديها الخارجة عن أي رقابة دولية، وذلك تمهيداً لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وإذ تعبر الجمهورية العربية السورية عن أسفها لفشل انعقاد المؤتمر الدولي عام ٢٠١٢ الذي أقرته الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ الذي كان من المقرر أن تحضره جميع دول الشرق الأوسط، والمتعلق بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ترفض في الوقت ذاته كافة الذرائع المقدمة من قبل الولايات المتحدة، بصفتها دولة وديعة للمعاهدة وأحد العاقدين لمؤتمر عام ٢٠١٢، التي تسببت في إفشال عقد المؤتمر، وتؤكد مرة أخرى على

مسؤولية مجلس الأمن، وفقاً لقراراته ذات الصلة ولا سيما القرار ٤٨٧ (١٩٨١)، بالضغط على إسرائيل من أجل إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، خاصة وأن الدول الوديدة للمعاهدة تتمتع بالعضوية الدائمة لمجلس الأمن، ومن أجل إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإزالة ترسانتها النووية ووسائل إيصالها، وبالتالي إخضاع جميع نشاطاتها النووية لاتفاق الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وترفض الجمهورية العربية السورية محاولات التذرع بأن مسؤولية الدول الراعية للقرار بشأن الشرق الأوسط للعام ١٩٩٥ تقع على عاتق الدول الإقليمية من خلال الإشارة بأن على هذه الدول تهيئة الظروف الإقليمية. وإن هذه المحاولات تتعارض مع نص القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الاستعراض والتמיד للانهائي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٩٥ الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كما تتعارض مع الالتزامات التي تم التأكيد عليها في مؤتمرات استعراض المعاهدة للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وبالتالي تشدد الجمهورية العربية السورية على أن إنشاء المنطقة الخالية جزء لا يتجزأ من التزامات المجتمع الدولي بموجب معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما الدول الأطراف في المعاهدة، وتطالب بأن تعمل جميع الدول لاحترام هذا الالتزام.

وإن الترويج للفكرة القائلة بأن مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار ليست المنبر المناسب للتعامل مع قضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، يتناسى أن التمديد للانهائي للمعاهدة بدون تصويت تم بناءً على قرار العام ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط والذي أعيد التأكيد عليه في مؤتمرات استعراض المعاهدة للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وإن هذا المسعى يؤثر سلباً على مصداقية معاهدة عدم الانتشار، ويشجع إسرائيل على الاستمرار في إفشال عملية جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وعلى رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي وإخضاع جميع منشآتها لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتشدد الجمهورية العربية على أهمية اتخاذ مؤتمر استعراض المعاهدة للعام ٢٠٢٠ لخطوات عملية لإطلاق مفاوضات تهدف إلى التطبيق السريع للقرار بشأن الشرق الأوسط للعام ١٩٩٥.

وإذ ترحب الجمهورية العربية السورية باعتماد الجمعية العامة المقرر ٥٤٦/٧٣ المعنون "عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط" وتدعو إلى تنفيذه بأسرع وقت، تؤكد في الوقت ذاته على أن المقرر ٥٤٦/٧٣ لا يتعارض مع ما تم التوصل إليه أو يلغيه أو يحل مكانه واعتماده في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك لن يؤثر مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ على ما يجب التوصل إليه من خطوات عملية لتطبيق القرار بشأن الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، وتؤكد الجمهورية العربية السورية على أنهما عمليتان متوازيتان تكمل كل واحدة منهما الأخرى، بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، تعرب الجمهورية العربية السورية عن استيائها العميق من إعلان كل من الولايات المتحدة وإسرائيل نيتهما عدم المشاركة في المؤتمر المزمع عقده خلال عام ٢٠١٩ والذي أقره مقرر

الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ المعنون ”عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط“، وتؤكد على أن إعلان الولايات المتحدة عدم المشاركة في هذا المؤتمر يهدف لحماية تنصل إسرائيل من الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي وعدم إخضاع منشآتها النووية لاتفاق الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونشير إلى أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة وصولاً إلى الإدارة الأمريكية الحالية لم تفوت أي فرصة لتثبيت انخيارها الأعمى تجاه إسرائيل، وضد أي مبادرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك، التصويت ضد القرار ٢٨/٧٣ الذي اعتمده الجمعية العامة والمعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“ والذي اعتمد بتوافق الآراء لفترة زمنية طويلة.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة تعهد الدول النووية، بموجب التزامها بأحكام المادة الأولى من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ألا تنقل إلى إسرائيل أي أسلحة نووية أو أي أجهزة نووية متفجرة، أو أي سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على أسلحة أو أجهزة من هذا القبيل، وبأن لا تقوم إطلاقاً بمساعدتها أو تشجيعها أو تحفيزها على صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو على اقتنائها أو على اكتساب السيطرة عليها بأي طريقة أخرى.

وفي هذا السياق، تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة عدم الربط بأي شكل من الأشكال بين مسألة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وبين عملية السلام في المنطقة. كما تذكر مجدداً بأن أي إشارة لتحديد دول منطقة الشرق الأوسط لهذا الغرض لا تشكل بأي شكل من الأشكال تعريفاً للمنطقة.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية، مرة أخرى، استعدادها للتعاون مع الأمين العام في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

إن أوكرانيا عضو في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٤ كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. وما برحت أوكرانيا خلال فترة عضويتها التي دامت ٢٥ عاماً تفي بالتزاماتها وفقاً لأحكام هذا الصك القانوني الدولي. وعلاوة على ذلك، تواصلت أوكرانيا التعهد بالتزامات إضافية في إطار مؤتمرات قمة الأمن النووي وتنفيذها بكفاءة. فعلى وجه التحديد، رفضت أوكرانيا استخدام اليورانيوم العالي التخصيب وأزلت جميع مخزونات من أراضيها. وفي سياق مؤتمر قمة الأمن النووي، الذي عقد في واشنطن في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٦، أكدت أوكرانيا من جديد، على أرفع المستويات السياسية، التزامها بمبادئ عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها دولة رائدة في هذه العملية.

وتؤيد أوكرانيا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقد أكدت هذا الموقف على مستوى سياسي رفيع في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض

المعاهدة عام ٢٠١٥، وكذلك خلال الدورات الثلاث للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى الوضع المضطرب الحالي في هذه المنطقة، تعتبر أوكرانيا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية مسألة ذات أولوية.

رابعا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه القوي بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، على النحو المبين في القرار الصادر في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وقد أعيد تأكيد ذلك في إعلان برشلونة لعام ١٩٩٥ الذي التزم فيه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، إلى جانب جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالسعي إلى إنشاء "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال". ويرى الاتحاد الأوروبي أن قرار عام ١٩٩٥ سار إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته، تمشيا مع خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرى أن الحوار وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة هو السبيل المستدام الوحيد للاتفاق على ترتيبات لعقد مؤتمر مجد، تحضره جميع دول منطقة الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها تلك الدول بجرية، على نحو ما تقرّر في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ودأب الاتحاد الأوروبي على عرض هذا الموقف في الأمم المتحدة، بما في ذلك في المناقشات الأخيرة المتعلقة بمقترحات ملموسة بشأن كيفية المضي قدما في هذه العملية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي استعداداه للمساعدة في العملية المفضية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، كما فعل في الماضي، من خلال تيسير الحوار بين دول المنطقة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي على استعداد للمساعدة في دفع هذه العملية قدما من خلال تنظيم الحلقات الدراسية والاجتماعات، كما تم في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، على التوالي. ولهذا السبب، فإن الاتحاد الأوروبي بصدد إطلاق مشروع يهدف إلى تعزيز بناء الثقة من خلال عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمشاريع البحثية التي تهدف إلى تعميق الفهم الجماعي للنجاحات والإخفاقات المتصلة بالجهود السابقة، والتي من شأنها أن تتيح في نهاية المطاف تبلور أفكار بشأن سبل ومقترحات جديدة تؤدي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن يبدأ المشروع في عام ٢٠١٩ وأن يستمر لمدة ثلاث سنوات. وعلاوة على ذلك، لا يزال مستشار الاتحاد الرئيسي ومعهوثه الخاص لشؤون عدم الانتشار ونزع السلاح تحت تصرف هذه العملية، وهو على استعداد لمواصلة الالتقاء مع جميع الدول في المنطقة والتواصل معها من أجل استكشاف سبل تعزيز هذه العملية والنهوض بها.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضا استعداداه لمواصلة تقديم المساعدة إلى منطقة الشرق الأوسط من خلال مبادرة مراكز الامتياز التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية

والإشعاعية والنووية، التي وضعت تلبية للحاجة إلى تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي على التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وتساهم جميع مراكز الامتياز التي أنشئت في الإمارات العربية المتحدة، والأردن، والجزائر، والمغرب، في تعزيز بناء القدرات في المنطقة.

وما زال الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية إلى القيام بذلك والتقييد بها، وإلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإلى أن تبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاق ضمانات شاملة، إلى جانب البروتوكول الإضافي، وكذلك، حسب الاقتضاء، بروتوكولاً معدلاً للكميات الصغيرة. ويمكن أيضاً أن يساهم الانضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية في بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، وهو أمر ضروري من أجل إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.